جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبة
الأستاذ : قرينو الحسين

المستوى : السنة الأولى ماستر – تخصص محاسبة و تدقيق
محاضرة في مقياس قانون المحاسبة المالية

تمهيد :

- **المبحث الأول : التأصيل النظري و المفاهيمي للمحاسبة**
  - أولا : نشأة علم المحاسبة و تطورها
  - ثانيا : ماهية المحاسبة
  - ثالثا : فروع المحاسبة
- **المبحث الثاني : الإطار النظري المفاهيمي للمحاسبة المالية**
  - أولا : أهداف و وظائف المحاسبة المالية
  - ثانيا : الأطراف المستفيدة
  - ثالثا : خصائص المعلومات المحاسبية
  - رابعا : المبادئ المحاسبية المتعارف عليها
  -

خلاصة :

➢ تمهيد :

يواجه المحاسب عند إعداد البيانات و المعلومات و القوائم المالية تساؤلا حول كيفية إعداد البيانات المحاسبية ، و عرضها، و إختيار الوسيلة المحاسبية المقبولة، و مقدار و نوع المعلومات المحاسبية التي تقدم. و الشكل العام الذي تقدم به، لتكون ذات فائدة لصناع القرار. و يهتم أصحاب المصالح و العلاقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و صفاتها، و طرق عرضها و نشرها، و التغيرات التي تطرأ خلال الزمن.

- **المبحث الأول : التأصيل النظري و المفاهيمي للمحاسبة**

إن الإطار الفكري و التصوري للمحاسبة بمثابة اللبنة العلمية لعلوم المحاسبة لتوجيه العمل المحاسبي بفعالية مستديمة و تساعد القائمين بالتسجيلات التركيز عليها لمواجهة مختلف المشاكل المحاسبية التقليدية و الحديثة.

- **أولا : نشأة علم المحاسبة و تطورها**

وبالنظر في التاريخ وجد أنه تم استخدام طرق مختلفة لمسك الدفاتر منذ سنة 2300ق م بداية بالسمرائيين الذين استخدموا أقراص الطين التي نقشوا عليها البيانات وجففوها تحت أشعة الشمس , ثم الرومانيين استخدموا الأخشاب المغطاة بالشمع , ثم المصريين القدماء والهنود الحمر استخدموا ورق البردي للتسجيل واستبدل الورق بالقماش والجلد في العصر الاسلامي , وفي القرن الثاني عشر في عهد هنري الأول استخدم الورق الملتف على شكل اسطوانات وفي القرن 13 و14 استخدم النقش على الألواح الخشبية وتقسيمها نصفين يحتفظ كل من البائع والمشتري بنصف لإثبات الدين. ومع ظهور النقود واختفاء التعامل بنظام المقايضة , كان لابد للتاجر من طريقة علمية لمسك الدفاتر.

ومن هنا وضع باتشيلو عالم الرياضيات الايطالي الأسس الأولية للمحاسبة كنظرية وأوجد نظرية القيد المزدوج سنة 1494م ولم يتم استعمالها بشكل واسع إلا عام 1869م , واقترح باتشيلو ثلاث دفاتر (1) التسويدة (2) اليومية (3) الأستاذ ولازالت تستخدم إلى الآن.ولكن مع تطور التبادل التجاري وظهور الاختراعات والنمو الصناعي كان لابد للمحاسبة أن تكون علم له نظريات وفروض ومبادئ ومفاهيم علمية واستخراج وتحليل النتائج المالية.

- **ثانيا : ماهية المحاسبة :** يمكن تحديد أهم التعاريف الأساسية للمحاسبة كما يلي :
  - تعريف يعتمد على الجانب التطبيقي: فن تسجيل وتصنيف وتلخيص الأحداث الاقتصادية .
  - تعريف يعتمد على الجانب العلمي والاكاديمي : العلم الذي يبحث في طرق تسجيل وتبويب وتحليل المعاملات المالية المختلفة للمنشأة لخدمة أغراض معينة.
  - جمعية المحاسبة الأمريكية : هي عملية تحديد وقياس وتسجيل وتوصيل المعلومات المالية المتعلقة بالوحدات الاقتصاديةإلى المستخدمين المهتمين بتلك المعلومات لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة .
  - نظام للمعلومات يختص بتوليد المعلومات ذات الطابع الاقتصادي أو المعلومات المرتبطة بالأحداث التي تنطوي على الاختيار من بين الاستخدامات البديلة للموارد الاقتصادية المحدودة .

من خلال التعريفات السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي للمحاسبة :

(هي مجموعة من المبادئ والأسس والنظريات والمفاهيم المحاسبية التي تحكم تسجيل العمليات المالية بطريقة منظمة وتبويبها وتلخيصها في شكل قوائم مالية بهدف تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة زمنية معينة وتحديد المركز المالي في هذه الفترة وحتى يستفيد جميع الأطراف في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة)

- **ثالثا : فروع المحاسبة :** تشتمل المحاسبة على الفروع التالية :

_ **المحاسبة المالية :**

وهي الفرع الذي يهتم بتحليل وتسجيل العمليات المالية وتلخيصها بهدف قياس نتيجة نشاط المنشأة خلال فترة زمنية معينة . فقائمة الدخل وقائمة المركز المالي هي نتاج المحاسبة المالية للمنشأة ويتركز اهتمامها على تقديم المعلومات المالية للأطراف الخارجية .(المحاسبة الخارجية)

– **محاسبة التكاليف و المحاسبة الإدارية :**

بدأ هذا الفرع بمحاسبة التكاليف لتحديد تكلفة الانتاج أو لتحديد تكلفة الوحدة , ثم تطور إلى المحاسبة الإدارية لارتباطها بمحاسبة التكاليف حيث أن الاستخدام الإداري للمعلومات المحاسبية بدأ باستخدام تكاليف المنتجات في اتخاذ القرارات الإدارية وتطور ليشمل جميع المعلومات المحاسبية التي تخدم الإدارة مثل التخطيط والرقابة وقياس الأداء , وهذا ما يسمى بالمحاسبة الإدارية التي هي امتداد لمحاسبة التكاليف .

- **المحاسبة الحكومية : Governmental Accounting**

وهي الفرع الذي يهدف لتوفير المعلومات المحاسبية الخاصة بالوحدات والإدارات الحكومية للتأكد من تحقيق الرقابة على الأموال العامة للدولة سواء الإيرادات أوالمصروفات الحكومية.

- **المراجعة: Auditing**

تعد المراجعة أحد الوظائف وثيقة الصلة بوظائف المحاسبة، والمستقلة عنها في نفس الوقت. وتهدف المراجعة إلى التحقق من دقة المعلومات المحاسبية بغرض إبداء رأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية لمنشأة معنية في إظهار المركز المالي ونتيجة الأعمال لتلك المنشأة. (المحاسب يعد القوائم المالية والمراجع يراجعها) لإضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة بتلك القوائم .

- **المبحث الثاني : الإطار النظري المفاهيمي للمحاسبة المالية**

يعد الإطار النظري المفاهيمي للمحاسبة الدعامة الأساسية التي يقوم عليها هذا العلم ، و الإطار الفكري عبارة عن إطار متماسك يشمل مجموعة مترابطة من المفاهيم التي تنطلق بالأهداف و أدبيات العلم المحاسبي، بحيث يعتبر الإطار المفاهيمي حقل من حقول المعرفة التي تشمل الأهداف و المفاهيم و الفروض و المبادئ و يستخدم كأساس منطقي لإشتقاق المعايير و تقييم المبادئ و إستبعاد الممارسات غير المرغوب فيها و الإختيار بين البدائل، و يعتبر الإطار المفاهيمي الأساس لإنتاج المعايير المحاسبية و التي تساعد المحاسب للقيام بعمله.
كل من الإطار الفكري و المفاهيمي متكاملان يوجب على المحاسب تدعيمهما ليعزز ثقة معدي و مستخدمي المعلومات المحاسبية للوصول إلى البنية المحاسبية المتماسكة المنطوية على تحليل و تفسير هذه المعلومات المحاسبية لتتخذ كوسيلة لإجراء مختلف المقارنات الموضوعية بكفاءة عالية بين المؤسسات. و هذا ما يؤكد مدى الحاجة إلى إطار مفاهيمي متكامل و متناسق و شامل للأهداف و الأسس و المعايير التي تعزز و تقوي العلوم المحاسبية.

مدخل إلى علوم المحاسبة المالية : نشأة الإطار النظري للمحاسبة المالية

- **أسباب و بداية النشأة**

إن القوائم و التقارير المالية هي المخرجات الرئيسية لنظام المحاسبة المالية و التي يعتمد عليها متخذي القرار و كافة مستخدميها من مستثمرين و مقرضين و حتى الإدارات المختلفة داخل المنشأة صاحبة تلك القوائم المالية ، وذلك فإن عملية توحيد الإطار التي يتم إعداد لقوائم المالية من خلاله عملية حتمية و لابد منها لتجنب العديد من تضارب الآراء المختلفة و وجهات النظر المتفاوته ز المضلله عند عملية إتخاذ القرار.

- و ظهر ذلك من خلال دراسة استقصائية على 25 شركة أمريكية من أكبر الشركات في الإقتصاد الأميركي في بداية التسعينات ، و تبين أن قوائمها المالية تتضمن ما لا يقل عن 17 صفحة من الملاحظات (كمتوسط) ، أن التقدم الذي شهدته إقتصاديات العالم في الستين عام الأخيره و التي لاتزال تشهده إلى اللحظة الحالية ، و مع تطور التقنية الحديثة لمعالجة البيانات و شدت المنافسة المحلية و الخارجية بين الأسواق و الشركات و ظهور شركات ممتعددة الجنسيات و غيرها من الشركات الضخمة في كافة القطاعات و الإنتماءات الإقتصادية المختلفة ، هذا بالإضافة إلى حكومات تلك الشركات و اختلاف قوانينها ، أدت تلك العوامل إلى ظهور الحاجة إلى إدخال تغييرات و تحسينات في نوعية المعلومات المالية المقدمة.

- مع التغيرات الإقتصادية و المالية تزداد الحاجة إلى معلومات ملاءمة يمكن الإعتماد عليها ، و لتقديم تلك المعلومات المطلوبة ، قام المحاسبون بوضع إطار نظري (Conceptual Framework) للمحاسبة و التقرير المالي ، و قد تطلب هذا الإطار الكثير من الوقت و الخبرة المهنية و التكلفة ، الإطار الذي إستند إلى أهداف عملية التقرير المالي التي حددها ال FASB و يعتقد الكثيرون أن السبب الرئيسي في إسهام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) و إستمراراه يكمن في الإستناد إلى هذا الإطار النظري للمحاسبة.

- **طبيعة الإطار النظري**

إن مفهوم الإطار النظري للمحاسبة المالية يتشابه مع مفهوم (الدستور) ، فهور دستور لنظام المحاسبة المالية و إعداد التقارير المالية بشكل موحد و متفق عليه بين جميع المحاسبين و معدي القوائم و كذلك مستخديمي التقارير و القوائم المالية ،
حيث أنه يمثل نظاماً متكاملاً من الأهداف و الأسس المترابطة التي تمكن من الوصول إلى معايير محاسبية متسقة و التي تساعد على وصف طبيعة و وظيفة و محددات المحاسبة المالية والقوائم المالية.

- **أسباب و ضرورة الإطار النظري**

يجب أن يكون هناك هيكل ثابت من المفاهيم و الأهداف حتى يسند إليه معايير محاسبة مفيد عند وضعها ، فوضع إطار نظري دقيق من للمفاهيم و الأهداف سوف يمكن مجلي معايير المحاسبة المالية من وضع و إصدار معايير أكثر نفعاً و اتساقاً في المستقبل ، طالما أن المعايير و القواعد المحاسبية تم وضعها و بنائها على نفس الأساس فإنها ستكون متسقة مع بعضها البعض و سوف يسعاد هذا الإطار على زيادة فهم امستخدمي القوائم المالية و ثقتهم في عملية التقرير المالي كما سيؤدي إلى زيادة إمكانية عملية المقارنة بين القوائم المالية للشركات.

- على جانب آخر فإن الإطار النظري للمحاسبة المالية يمكن من حل المشكلات المستجدة بصورة أكثر سرعة بمجرد الرجوع إلى ذلك الإطار النظري الثابت والمتفق عليه ، فمن أمثلة المشاكل التي طالما تظهر على الساحة الدولية للمعايير الدولية هي الأداوت المالية و الأفصاح عنها و التي بدأت الشركات إصدارها في بداية الثمانينات كإستجابة لارتفاع أسعار الفائدة و معدلات التضخم و من أمثلة أدوات المديونية :
- 1. السندات العقارية المشاركة في الملكية Share appreciation
و هي ديون يحصل المقرض فيها على حصة من الملكية.
- 2. السندات ذات العائد الصفري Zero Coupon bonds
هي سندات يتم إصدارها بخصم كبير و بدون فائدة محددة.
- 3. السندات المردودة بسلع Commadty-Bached Bonds
و هي سندات يمكن ردها في شكل سلع .
- و من الأمثلة على ذلك قيام شركة مناجم Sunsline - و هي شركة للتنجيم عن الفضة – ببيع إصداري من السندات التي يمكن ردها إما مقابل 1000 دولار نقداً أو خمسين أوقية من الفضة أيهما أكبر قيمة في تاريخ الاستحقاق ، و ذلك بسعر فائدة منخفض قدره 8.5% و كان تاريخ استحقاق كلاً من الإصدارين سنة 1995. فما هي القيمة التي تقوم الشركة و مشترو السندات بإستخدامها في تسجيل هذه السندات ؟ و ماهو مقدار علاوه أو خصم الإصدار على تلك السنوات و كيف يجب استهلاكه ؟
- إن من الصعب أن يقوم مجلس معايير المحاسبة المالية بوصف المعالجة المحاسبية السليمة و السريعة في مثل تلك الحالات ، و مع ذلك فإن الممارسون يواجهون مثل هذه المشاكل بصورة دورية و مستمرة و عليهم أن يقوموا بحلها و هناك أمل في أن يتمكن الممارسون عن طريق الحكم الشخصي الجيد و الاستعانة بإطار نظري متعارف عليه على نطاق واسع من استبعاد بدائل معينة للمعالجة و التركيز على معالجة منطقية مقبولة.
- الإطار المفاهيمي (النظري) للمحاسبة Conceptual Framework for Accounting يشبه الدستور الذي يقود النظام المحاسبي، ويجب الالتزام به، للتمكن من تحقيق الخطوة الأولىفي الدورة المحاسبية، وخير تشبيه هنا لدستور الدولة، فالنظام الحكومي للدولة الحكومي مرتبط بدستورها، ومن دونه تكون الأمور غير منظمة وعشوائية، ولهذا عند ظهور أي قرار حكومي أو تشريع يجب ان يتماشى مع الدستور قلباً وقالباً، وفي حالة مخالفته يتم رفضه جملة وتفصيلاً.
عَلى مَر السِنين، وضعت ونشرت العديد مِن المُنظمات الإطار المَفاهيمي المُحاسبي الخَاص بِهم وَلكن لم يكن هُناك إِطار وَاحد مُجمع عليه عالمياً وَمُعتمد عَلى أَرض الواقع.
وَفي عام 1976 بَدأ مَجلس مَعايير المُحاسبية المالية بِوضع إِطار مَفاهيمي مِن شَأنِه أَن يَكون أساساً لِوضع القَواعد المُحاسبية وَوضع الأُمور الأَساسية لإعداد التَقارير المالية. وَقد أصدر مَجلس المعايير المحاسبية المالية بياناً يتضمن مَفاهيم المُحاسبة المالية السِتة التي تَتعلق بالتَقرير المَالي لِمؤسسات الأَعمال، والتي كانَت كالتالي:

- أَهداف التَقارير المالية مِن قِبل مُؤسسات الأَعمال، من أجل عَرض هَدف وَأغراض المُحاسبة.
الخَصائص النَوعية لِلمعلومات المُحاسبية، بِغرض دِراسة الخَصائص التي تَجعل المَعلومات المُحاسبية مُفيدة.
عَناصر البَيان المَالي لِمؤسسات الأَعمال، وذلك من أجل توفير تَعريفات للبَنود في قوائِم المالية، مثل: الأُصول وَالإلتزامات والإيرادات والمصروفات وغيرها.
الإعتِراف وِالقياس فِي البيانات المالية لمؤسسات الأعمال، وذلك من أجل تحديد مَعايير الإعتِراف وَالقِياس الأَساسية والتَوجيهات بِشأن ماهية المَعلومات التي يَنبغي أَن تُدرج رَسمياً فِي البيان المالي.
عَناصر البَيانات المالية للمُؤسسات الرِبحية وَغير الربحيةاستِخدام مَعلومات التَدفقات النَقدية والقيمة الحالية في مجال المحاسبةُ

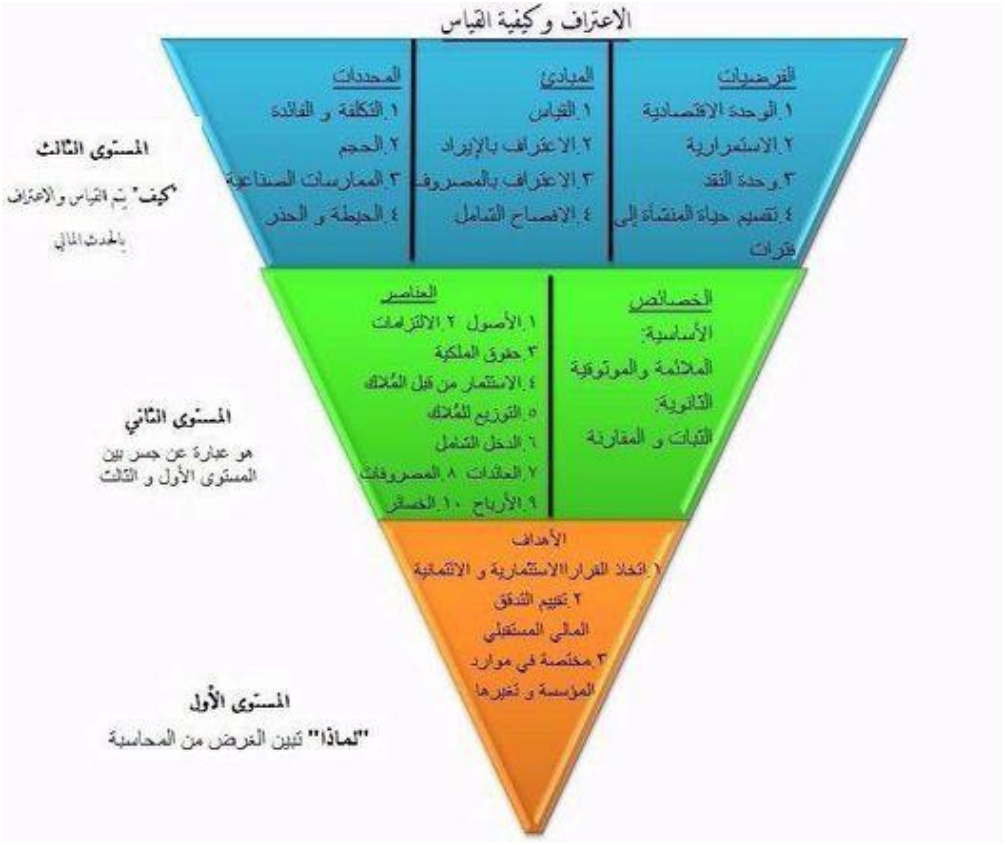

- https://sqarra.wordpress.com/concept/
-
- # الاطار النظري للمحاسبةConceptual Framework
-

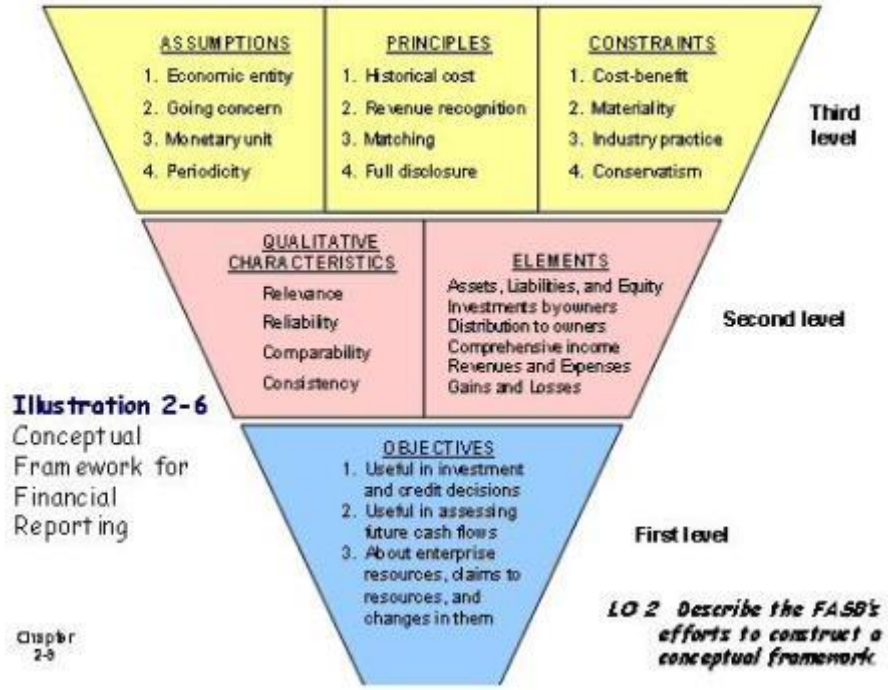

-

- 1- **A conceptual framework** is like constitution that leads the accounting system.
- **الاطار النظري للمحاسبة** يشبه الدستور الذي يقود النظام المحاسبي

- 2- **The conceptual framework is made of three levels**:
- **Level (1)** Objectives of financial reporting

- **Level (2):** (A) Qualitative characteristics of accounting information and (B) Elements of financial statements.
- **Level (3):** Recognition and measurement concepts: (Assumptions, Principles, and Constraints).
- **الاطار النظري للمحاسبة مكون من ثلاث مستويات:**
- **المستوى الاول**: اهداف الابلاغ المالي
- **المستوى الثاني**: (أ) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، و(ب) عناصر القوائم المالية
- **المستوى الثالث**: مفاهيم القياس والاعتراف (الفروض والمباديء والمحددات).
-

- **Level (1) Objectives of financial statements**
- **<u>المستوى الاول: اهداف القوائم المالية</u>**

- **Objectives of financial reporting are to provide information that is**: (1) useful to those making investment and credit decisions, (2) helpful to present and potential investors, creditors, and other users in assessing the amounts, timing, and uncertainty of future cash flows, and (3) about economic resources, the claims to those resources and the changes in them.
- **اهداف الابلاغ المالي هو نزويد معلومات**: (1) مفيده لمتخي القرارات الاستثمارية والائتمانية، (2) مساعده للمستثمرين والدائنين تمكنهم من تقدير المبالغ، والتوقيت، وعدم الاكيدية من التدفقات النقدية المستقبلية، و (3) والخاصة بالموارد الاقتصادية، والمطالبات الخاصة بتلك الموارد واي تغييرات تطرأ عليها.

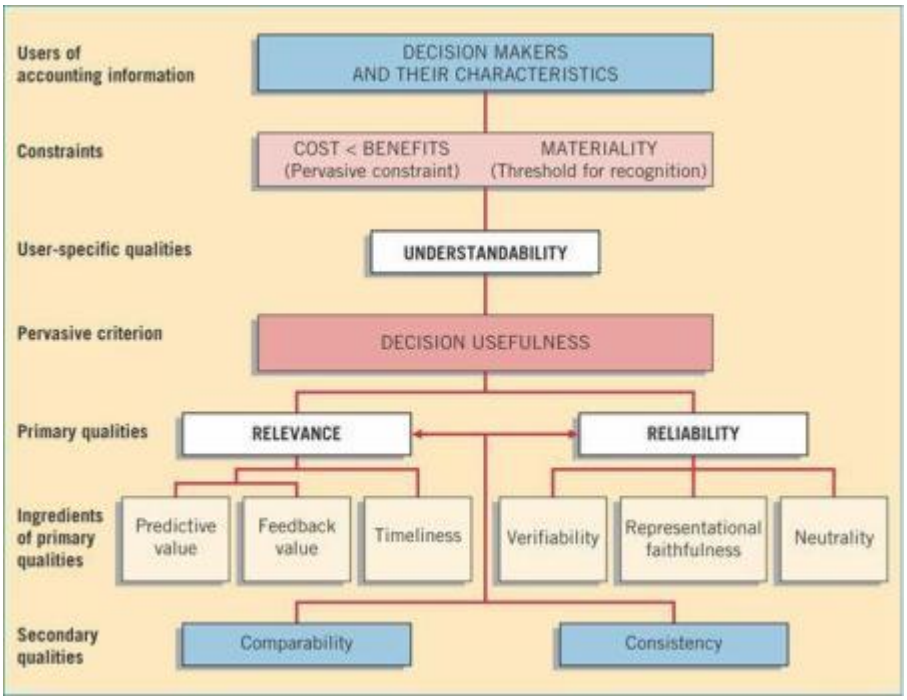

-

AD

- **Level (2) (A) Qualitative characteristics of accounting information**
- **<u>المستوى الثاني: (أ) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية</u>**

- 1- Decision makers and their characteristics (Understandability)
- متخذو القرار وخصائصهم (القابلية للفهم)

- 2- **Constraints**: (1) Cost < Benefits, and (2) Materiality
- **المحددات الرئيسية**: (1) ان تكون التكلفة اقل من المنفعة و(2) الاهمية النسبية
-
- 3- **Primary qualities**: (1) Relevance, and (2) Reliability
- **الخصائص الرئيسية**: (1) الملاءمة و(2) الموثوقية

- 4- **Ingredients of primary qualities**: (1) Relevance (a- predictive value, b- feedback value, and c- timeliness), and (2) Reliability (a- verifiability, b- representational faithfulness, and c- neutrality)
- **مكونات الخصائص الرئيسية**: (1) الملاءمة (أ- القيمة التنبئية، ب- القيمة الاسترجاعية وج- التوقيت المناسب)، و(2) الموثوقية (أ- القدرة على التحقق، ب- الصدق في العرض، وج- الحيادية

- 5- **Secondary qualities**: (1) comparability, and (2) consistency
- **الخصائص الثانوية** (1) القدرة على المقارنة و (2) الثبات.

- **Level (2) (B) Elements of financial statements**
- **<u>المستوى الثاني (ب) عناصر القوائم المالية</u>**
-

- 1- **Assets**: probable future economic benefits obtained or controlled by a particular entity as a result of past transactions or events
- **الاصول**: منافع اقتصادية مستقبلية محتملة تم التحصل عليها او السيطرة عليها من قبل منشأه ناتجة عن احداث او عمليات سابقة

2- **Liabilities**: probable future sacrifices of economic benefits arising from present obligations of a particular entity to transfer assets or providing services to other entities as a result of past transactions or events

- **الالتزامات**: تضحيات مستقبلية محتملة لمنافع اقصادية تنشأ عن تعهدات حالية من قبل منشأه لمنشأه اخرى مقابل تحويل اصول او تقديم خدمات ناتجة عن احداث او عمليات سابقة

3- **Equity**: residual interest in the assets of an entity that remains after deducting its liabilities. In a business enterprise, the equity is the ownership interest.

- **حصة السهم**: وهي الحصة في اصول المنشأة بعد اقتتاع الالتنزامات منها. وهذه الحصة يطلق عليها في الشركات التجارية بحصة حقوق الملكية

4- **Revenues**: inflows or other enhancements of assets of an entity or settlement of liabilities (or a combination of both) during a period from delivering or producing goods, rendering services, or activities that constitute the entity ongoing major or control operations.

- **الايرادات**: وهي تدفقات واردة أو مساهمات اصول المنشأة او تسوية التزاماتها (او كلاهما) خلال فترة تسليم او تصنيع البضائع، تأدية الخدمات، او الفاعاليات التي تساهم في استمرارية او السيطرة على نشاط المنشأة الرئيسي

5- **Expenses**: outflows or other using up of assets or incurrence of liabilities (or a combination of both) during a period from delivering or producing goods, rendering services, or carrying out other activities that constitute the entity ongoing major or control operations.

- **المصروفات**: وهي تدفقات صادرة او استخدمات اخرى للاصول او التعهد بالتزامات (او كلاهما) خلال فترة تسليم او تصنيع البضائع، تأدية الخدمات، او الفاعاليات التي تساهم في استمرارية او السيطرة على نشاط المنشأة الرئيسي

6- **Gains**: increases in equity (net assets) from peripheral or incidental transactions of an entity during a period except those that result from revenues or investments by owners.

- **المكاسب**: زيادة في حقوق الملكية (صافي الاصول) ناتجه عن عمليات للمنشأة عرضية او خارجية خلال فترة محدده مستثنى منها تلك الناتجة عن الايرادات و استثمارات الملاك.

7- **Losses**: decreases in equity (net assets) from peripheral or incidental transactions of an entity and from all other transactions and other events and circumstances affecting the entity during a period except those that result from expenses or distribution to owners.

- **الخسائر**: نقص في حقوق الملكية (صافي الاصول) ناتجه عن عمليات للمنشأة عرضية او خارجية وناتجة كذلك من جميع العمليات والاحداث والظروق المؤثرة على المنشأة خلال فترة محدده مستثنى منها تلك الناتجة عن المصاريف وتوزيعات الملاك

Level (3) Recognition and Measurement Concepts
المستوى الثالث مفاهيم القياس والاعتراف

A- Basic Assumptions (الفروض الاساسية)

1- **Economic Entity Assumption** means that economic activity can be identified with a particular unit of accountability.

- **فرض الوحدة الاقتصادية** تعني بانه يمكن تعريف نشاطات الوحده الاقتصادية من خلال وحده قياس محاسبية محدده

2- **Going Concern Assumption** means that the business enterprise will have long life.

- **فرض الاستمرابة** يعني بان عمر المنشأة طويل وغير محدد

3- **Monetary Unit Assumption** means that money is the common denominator of economic activity and provides an appropriate basis for accounting measurement and analysis.

- **فرض الوحدة النقدية** يعني بأن المال هو وحدة القياس الرئيسية للنشاطات الاقتصادية وهو الاساس في القياس والتحليل المحاسبي

4- **Periodicity Assumption** means that the economic activities of an enterprise can be divided into artificial time periods.

- **فرض الدورية** يعني يمكن تقسيم نشاطات المنشأة الاقتصادية الى فترات زمنية اعتبارية

B- Basic Principles of Accounting (مبادئ المحاسبة الاساسية)

1- **Historical Cost Principle** means that most assets and liabilities to be accounted for and reported on the basis of acquisition price.

- **مبدأ التكلفة التاريخية** يعني بانه يجب احتساب قيمة الاصول والالتزامات والابلاغ عنها وفقا لسعر التملك (بتاريخ العملية)

2- Revenue Recognition Principle means that revenue should be recognized when (1) realized or realizable and (2) when earned.

- **مبدأ الاعتراف بالايراد** يعني بانه يجب الاعتراف بالايراد عندما (1) يتحقق او يكون قابل للتحقق و(2) عند اكتسابه

– Revenues are **Realized** when products (goods or services), merchandise, or other assets are exchanged for cash or claims to cash.

- **يتحقق** الايراد عندما يتم تبادل المنتجات (البضائع او الخدمات) و البضائع او الاصول الاخرى بالنقد او الطالبات النقدية

– Revenues are realizable when assets received or held are ready convertible into cash or claims to cash.

- يكون الايراد **قابلا للتحقق** اذا كانت الاصول المستلمة او التي بالحوزة قابله للتحويل الى نقد او مطالبات نقدية

– Revenues are considered earned when the entity has substantially accomplished what it must do to be entitled to the benefits represented by the revenues.

- يتم اعتبار الايراد **مكتسبا** اذا اعتبرته المنشأة ايرادا منجز بشكل كامل وتم التحصل عليه واستخدامه لمنفعتها

Ways of revenue recognition (التوقيت) طرق الاعتراف بالايراد

– Recognition at the **time of sale** provides a uniform and reasonable test.

- توقيت الاعتراف **عند نقطة** البيع هو انسب توقيت بشكل عام

– **During production**: Recognition of revenue is allowed before the contract is completed in certain long-term construction contracts.

- **خلال عملية الانتاج**: يتم السماح بالاعتراف بالايراد خلال عملية الانتاج في تعهدات البناء طويلة الاجل
- **End of production**: revenue might be recognized after the production has ended but before the sale takes place.
- **بعد الانتهاء من الانتاج:** يمكن الاعتراف بالايراد بعد عملية الانتاج ولكن قبل ان تتم عملية البيع
- **Receipt of cash**: its used only when its impossible to establish the revenue figure at the time of sale because of the uncertainty of collection.
- **عند ستلام النتقد**: يتم الاعتراف بالايراد عند استلام النقد عندما لا يمكن تحديد عنصر الايراد عند عملية البيع لعدم اكطيدية تحصيل النقد كالبيع بالتقسيط

3- **Matching Principle** dictates that efforts (expenses) be matched with accomplishment (revenues) whenever it is reasonable and practicable to do so.

- ان **مبدأ المقابلة** ينص على مقابلة المجهودات (المصاريف) بالانجازات (الايرادات) كلما دعت الحاجة لذلك

4- **Full disclosure Principle** recognizes that the nature and amount of information included in financial reports reflects a series of judgmental trade-offs. These trade-offs strive for (1) sufficient detail to disclose maters that makes a difference to users, yet (2) sufficient condensation to make the information understandable, keeping in mind costs of preparing and using it. Information about financial position, income, cash flows, and investments can be found in one of the following three places: (1) financial statements, (2) notes to the financial statements, and (3) supplementary information.

- مبدأ الافصاح الشامل يعرف حجم وطبيعة المعلومات المشمولة في الابلاغ المالي والتي تعكس الحكم الجاد في مقارنة الامور. حيث ينص على تزويد (1) الافصاح الكافي عن الامور التي تحدث فرقا للمستخدمين المختلفين للقوائم، ومع الاخذ بعين الاعتبار (2) بجعل المعلومات قابلة للفهم وتكلفة اعدادها واستخدامها. يمكن ايجاد المعلومات الخاصة بالمركز المالي والدخل والتدفقات النقدية والاستثمارات في احد الاماكن التالية: (1) القوائم المالية، و(2) ملاحظات القوائم المالية و(3) وقوائم المعلومات التكميلية او الاضافية

(المحددات-قيود) Constraints

1- **Cost-Benefit Relationship** means that the cost of providing the information must be weighted against the benefits that can be derived from using the information.

- **علاقة التكلفة والمنفعة** تعني بانه يجب موازنة تكلفة تزويد المعلومات بالمنفعة المترتبة على استخدامها

2- **Materiality** relates to an items impact on a firms overall financial operations. An item is material if its inclusion or omission would influence or change the judgment of a reasonable person. It is immaterial and, therefore, irrelevant if it would have no impact on decision-maker.

- ان **الاهمية النسبية** تعود الى مدى تاثير بند معين على العمليات المالية ككل. يعد البند مهم اذا كان تضمينه او حذفه سيؤثر او يغير حكم شخص عقلاني. ويعد غير مهم اذا كان تضمينه او حذفه ليس له اثر على متخذ القرار.

3- **Industry Practices** means the peculiar nature of some industries and business concerns sometimes requires departure from basic theory.

- **محددات الصناعة** تعني بان طبيعة بعض الصناعات والتجارة تجعلها تحيد عن النظرية العامة.

4- **Conservatism** means when in doubt choose the solution that will be least likely to overstate assets and income.

- **التحفظ (الحيطة والحذر)** يعني بانه عند تولد اي شك فانه يجب اختيار ذلك الحل الذي لا يغالي في تقدير الاصول والدخل

أولا : أهداف و وظائف المحاسبة المالية : Objectives of Financial Accounting:

يجب في البداية التفرقة بين الأهداف والوظائف ، **فالهدف:** هو الغاية اللي يرغب في تحقيقها ، في حين أن **الوظيفة:** هي مجموعة الأعمال التي يتم القيام بها من أجل تحقيق هذه الغاية. **وفي ضوء ذلك يمكن القول أن للمحاسبة المالية الأهداف والوظائف التالية:**

أولاً : الأهداف: Objectives :

هناك خمسة أهداف للمحاسبة المالية

الأهداف المستخلصة من التعريف السابق ذكره:

1- تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة زمنية معينة.
2- تحديد المركز المالي في هذه الفترة.

الأهداف الأخرى التي تسعى المحاسبة المالية إلى تحقيقها :

3- توفير البيانات والمعلومات اللازمة للتخطيط ورسم السياسات للفترة أو الفترات القادمة.
4- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإحكام الرقابة على أعمال المنشأة والمحافظة على ممتلكاتها من الضياط والتلاعب والإختلاس.
5- الإحتفاظ بسجلات كاملة ومنظمة ودائمة للتصرفات المالية التي تقوم بها المنشأة حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة.

ثانياً : الوظائف : Functions :

هناك أربعة وظائف للمحاسبة المالية :

1- **التحديد :** تحديد الأحداث الاقتصادية (العمليات المالية) التي ينبغي الإهتمام بها ومعالجتها وتجهيزها (هل هي عملية مالية أو غير مالية ؟) فالمحاسبة تهتم فقط بالعمليات المالية لأنها لغة المال مثل : بيع السلع، تقديم الخدمات، الشراء ، دفع الأجور. أما العمليات غير المالية مثل: قرار تعيين موظف فالمحاسبة لا تهتم بها.
2- **القياس :** بعد تحديد العمليات المالية يجب أن تكون قابلة للقياس بوحدة النقد (تحديد قيمتها بالريال) لها قيمة مالية. أما العمليات التي لا يمكن قياسها بوحدة النقد فيتم تجاهلها لأنها عمليات غير مالية .

3- **التسجيل :** بعد قياس العمليات المالية يتم إثباتها في الدفاتر المحاسبية باتباع الطرق العلمية السليمة وذلك بشكل توثيق تاريخي مستمر
4- **التوصيل:** لكي تتم الإستفادة من العمليات المالية التي تم تحديدها وقياسها وتسجيلها ينبغي توصيل نتائجها إلى المستفيدين عن طريق إعداد التقارير المالية التي من أهمها القوائم المالية , ثم يقوم المحاسب بتحليل وتفسير هذه القوائم للمستفيدين ليسترشدوا بها في اتخاذ القرارات .

- **ثانيا : الأطراف المستفيدة**

- **إدارة المنشأة (المستخدم الداخلي):**

المستويات الإدارية المختلفة داخل المنشأة التي أعدت التقارير المالية لاحتياج إدارة المنشأة للمعلومات المحاسبية لمساعدتها في اتخاذ القرارات الاقتصدية الرشيدة مثل مدى حاجة المنشأة للسيولة النقدية , بالإضافة إلى حاجة إدارة المنشأة للتأكد من تحقيق أهدافها طويلة الأجل في تحقيق الربح ويكون ذلك من خلال تقارير تفصيلية داخلية إضفة للتقارير المالية والقوائم المعدة .

- **المستخدم الخارجي :**

وتشمل جميع الأطراف غير إدارة المنشأة وهي:

- **أصحاب المنشأة (الملاك) :**

للتعرف على مدى نجاح أعمالهم وقياس مدى كفاءة الإدارة في استخدام وحماية أموالهم , بالإضافة إلى اتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة أو تخفيض استثماراتهم أو ابقائها على ماهي عليه .

- **المستثمرون الحاليون والمحتملون:**

للتعرف على حجم العائد الحالي أو المتوقع ومدى كفاءة الإدارة .

- **الدائنون:**

للاطمأنان على تحصيل مستحقاتهم من المنشأة ..

- **الأجهزة الحكومية:**

مثل مصلحة الزكاة والدخل , وزارة المالية والتجارة وديوان المراقبة العامة وذلك لأغراض مختلفة مثل جباية الزكاة وفرض الضرائب , التخطيط الإقتصادي, منح الإعانات .... .

- **العاملون:**

للاطمأنان على استمرار وظائفهم .

- **الرأي العام :**

وهم الخبراء والباحثون والمستشارون الماليون والاقتصاديون والمؤسسات العامة وذلك لأغراض مختلفة .

- **ثالثا : خصائص المعلومات المحاسبية**

➢ **الملاءمة : أي ذات صلة بالقرار المراد اتخاذه وتحدد بثلاث عناصر :**

– **الوقتية :**

بأن تكون حديثة وفي الوقت المناسب ويمكن أن تكون تقديرية .

– **القدرة التنبؤية للمعلومات :**

بمعنى أنها تمكن متخذ القرار من تحسين توقعات المستقبل لنتائج الأحداث .

– **إمكانية التحقق من التوقعات :**

تساعد متخذ القرار من مراجعة وتصحيح التوقعات السابقة .

➢ **الموثوقية :**

بمعنى امكانية الاعتماد عليها لاتصافها بالموضوعية والحياد وصدق التعبير عن الأحداث الاقتصادية ولها ثلاث عناصر:

– **الحياد :البعد عن النحياز المتعمد للوصول لنتائج محددة مسبقا لخدمة أطراف معينة .**
– **الموضوعية : وتعني قابلية المعلومات للمراجعة من قبل أطراف أخرى غير الطرف الذي قام بإعدادها .**
– **صدق المعلومات في تمثيل الظاهرة موضع البحث.**

➢ **القابلية للمقارنة :**

امكانية اجراء مقارنة لنفس المنشأة بين فترات زمنية مختلفة (تتأثر بمدى اتباع نفس الطرق المحاسبية) أو مع منشآت أخرى في نفس النشاط , حيث تزداد قيمة المعلومات المحاسبية مع اجراء المقارنات .

- رابعا : المبادئ المحاسبية المتعارف عليها Generally Accepted Accounting Principles (GAAP):

تعتمد المحاسبة المالية على كثير من المفاهيم و المبادئ التي نشأت وتطورت على مدى التطور التاريخي للمحاسبة. وكثيرًا ما يطلق عليها إسم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو المقبولة قبولاً عامًا **Generally Accepted Accounting Principles** وهي توضح الطريقة أو الإجراءات التي يتم بها معالجة مفردات القوائم المالية بشكل يؤدي إلى تجانس سجلات وقوائم المنشآت التي تظهر بها مثل هذه البنود. **ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:-**

1- الوحدات المحاسبية: Accounting Entity (استقلال الوحدة المحاسبية)

من وجهة نظر المحاسبة، تعامل كل منشأة على أنها وحدة منفصلة عن مالكيها وعن المنشآت الأخرى ولها شخصيتها المعنوية المستقلة إستقلالاً تامًا عن مالكها بصرف النظر عن الشكل القانوني لها. ويمثل هذا المبدأ محور الاهتمام الذي يدور حوله النظام المحاسبي. ولذلك فلكل منشأة سجلاتها المحاسبية، ونظامها المحاسبي من تحديد، وقياس، وتسجيل، وإحتفاظ وتبليغ للمعلومات المحاسبية. فالمعاملات المالية الخاصة بالمالك ليست جزءًا من المنشأة المملوكة له ولا تثبت في السجلات المحاسبية الخاصة بتلك المنشأة إلا إذا كانت ذات تأثير مباشر عليها.(مثال : رأس المال والمسحوبات)

2- الوحدات النقدية: Monetary Unit

لا بد من إستخدام صيغة مفهومة لمستخدمي المعلومات المحاسبية عند تسجيل أو تبليغ تلك المعلومات، وهذا بالضرورة أدى إلى مفهوم الوحدة النقدية أو القياس النقدي، والذي يعني أن المحاسبة المالية تقوم بقياس الموارد (الأصول) والتعهدات (الإلتزامات) والتغيرات فيها (الدخل) في شكل وحدات نقدية (ريال سعودي، دولار أمريكي...الخ) بإعتبار أن النقود تعتبر وحدة قياس نمطية ملائمة لتحديد وتقرير تأثير العمليات المختلفة.

3- التكلفة التاريخية: Historical Cost :

يعني مبدأ التكلفة التاريخية أن المعاملة المالية تثبت على أساس كمية النقود الفعلية (التكلفة) التي إستخدمت في التبادل لتلك المعاملة. بعد إثبات تلك المعاملة فإن التكلفة تفيد في الدفاتر المحاسبية وتظل على ما هي عليه دون النظر إلى أي تغيير لا حق قد يحدث (فيما عدا الإستخدام) في قيمة تلك المعاملة. فمثلا شراء قطعة أرض تسجل بالقيمة التي إشتريت بها وتظل في السجلات بهذه القيمة بغض النظر عن التغيرات التي قد تحدث لقيمة الأرض فيما بعد. ولا شك أن التمسك بإتباع مبدأ التكلفة التاريخية يرجع إلى سهولة التحقق من تلك القيم وإستنادها إلى أسس موضوعة. وهناك إتفاق عام بين مستخدمي ومعدي القوائم المالية على أهمية وضرورة إستخدام مبدأ التكلفة التاريخية في تسجيل المعاملات المالية في الدفاتر وبالتالي إستخدام القيم التاريخية كأساس لقياس عناصر القوائم المالية.

4- الإستمرارية: Going Concern :

يقصد بالإستمرارية أن المنشأة وجدت لتستمر وأن المنشأة مستمرة في عملياتها لفترة من الزمن تكفى لإنجاز تعهداتها الموجودة، في ظل غياب دليل موضوعي على عكس ذلك. وترتيبًا على ذلك يتم تقييم الأصول على أساس التكلفة التاريخية ويتم تجاهل قيم التصفية للأصول والإلتزامات وآثارها على الدخل، فضلاً عن أن التمييز بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة والخصوم قصيرة الأجل والخصوم طويلة الأجل هو نتيجة لتطبيق مبدأ إستمرارية المنشأة.

5- الفترة المحسابية: Accounting Period :

لكي يتم قياس نتيجة نشاط المنشأة (الوحدة المحسبية) بدقة تامة فإن الأمر يستلزم الإنتظار حتى يتم تصفية أعمال هذه المنشأة، وهو الأمر الذي يعد غير منطقي أو عملي نظرًا للحاجة الملحة لمستخدمي المعلومات المحاسبية لمعرفة نتيجة أعمال المنشأة أولا بأول حتى يستطيعوا التصرف في ظل رؤية واضحة وإتخاذ قرارات إقتصادية سليمة. لذلك يتم تقسيم حياة المنشأة إلى فترات دورية غالبًا ما تكون (سنة مالية) وفي نهاية كل فترة يتم قياس نتيجة أعمال المنشأة من خلال مقابلة مصروفات الفترة بإيرادات نفس الفترة، كما يتم إعداد قائمة المركز المالي في نهاية تلك الفترة.

6- المقابلة: Matching :

نتيجة لتقسيم حياة المنشأة إلى فترات دورية فإن الأمر يتطلب لتحديد صافي دخل الفترة المحاسبية أن يحمل إيراد الفترة بجميع المصروفات التي ساهمت في تحقيق هذا الإيراد بغض النظر عن واقعة تسديد هذا المصروف. وهذا ما يعرف بمبدأ مقابلة الإيراد بالمصروف، وهو من المبادئ المحاسبية الهامة والتي تعتمد عليها كثير من الإجراءات المحاسبية التي ترتبط بتحديد نتائج الأعمال في نهاية الفترة.

7- التحقق (الإعتراف بالإيراد): Revenue Recognition :

يعني هذا المبدأ أن المنشأة لا تعترف بالإيراد وتسجله في دفاترها إلا بعد تحققه فعلاً، ويتم تحديد نقطة تحقق الإيرادات عند حدوث واقعة البيع ويتم ذلك عند تسليم السلعة المباعة أو تقديم الخدمة، حيث أنه عند هذه النقطة تتم عملية التبادل المادي ويتوفر دليل موضوعي على تحقق الإيراد.

8- **الإستحقاق: Accrual :**

يعني هذا المبدأ أنه عند قياس صافي الدخل الخاص بالفترة ، فإن الإيرادات التي تؤخذ في الإعتبار هي تلك الإيرادات التي تخص الفترة سواء حصلت أو لم تحصل، كما أن المصروفات التي تؤخذ في الإعتبار هي تلك المصروفات التي تخص الفترة سواء سددت أو لم تسدد. وهذا يعني أن تتم المحاسبة عن العمليات المالية بصرف النظر عن إقترانها بالتدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة.

9- الثبات (التجانس): Consistency :

يعني هذا المبدأ أنه عند قيام المنشأة بإتباع إجراء أو أسلوب محاسبي معين فإنه يجب أن لا يغير من فترة لأخرى. ويعد مبدأ الثبات مبدأ هامًا لأنه يساعد مستخدمي القوائم المالية على تفسير التغيرات في المركز المالي والتغيرات في قائمة الدخل. ويمكن تصور مدى الغموض الذي ينتج إذا تجاهلت المنشأة مبدأ الثبات وغيرت الأساليب المحاسبية كل فترة. فإن أي منشأة يمكنها أن تؤثر في صافي الربح من سنة لأخرى زيادة ونقصا بمجرد تغييير الأساليب المحسبية المتعبة. ويلاحظ أن مبدأ الثبات لا يعني أن المنشأة لا يمكنها مطلقًا أن تغير أساليبها المحاسبية المتعبة، بل يمكن للمنشأة أن تغير الأسلوب المتبع والتحول إلى أسلوب جديد إذا كان هذا الأسلوب يوفر معلومات أكثر فائدة بالنسبة للمستخدمين مقارنة بالأسلوب الجاري إستخدامه. ولكن يجب الإفصاح عن مثل هذا التغيير والآثار الناتجة عنه في القوائم المالية حتى لا يتم تضليل المستخدمين كما يجب الثبات عبد ذلك على الأسلوب الجديد.

10- **الإفصاح: Disclosure :**

ويعني هذا المبدأ أنه عند إعداد القوائم المالية يجب أن يكون هناك علانية تامة، بحيث لا يتم إخفاء أي معلومات أو بيانات قد تضر بالمستفيدين من هذه القوائم، أو قد تساهم في إتخاذ قرار معين. ويجب على المحاسب أن يلتزم جانب الحياد عند إعداد هذه القوائم وذلك بالإفصاح التام عن جميع المعلومات بغض النظر عن مدى تأثيرها على هذه القوائم.

11- التحفظ (الحيطة والحذر) Conservatism :

في الكثير من المواقف المتعلقة بتقييم الأصول وتحدي الدخل، تكون هناك عدة قيم تمثل بدائل في مجال التقييم. وفي هذه الحالة فإن المحاسبة يختار البديل الذي يترتب عليه عدم زيادة قيمة الدخل وبالتالي عدم زيادة قيم عناصر الأصول بقائمة المركز المالي. وهذا المفهوم يعد تطبيقًا لقاعدة الحيطة والحذر بمعنى عدم أخذ الأرباح المتوقعة في الإعتبار إلا عند تحققها فعلا.(تكوين مخصصات)

12- الأهمية النسبية: Materiality :

يقصد بالأهمية النسبية أن الإهتمام بتوفير الدقة في معالجة وتحليل المعلومات المحاسبية يتوقف على مدى أهميتها النسبية على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي. ففي حين أنه يجب من الناحية النظرية معالجة جميع العناصر كبرت أم صغرت بنفس الطريقة، إلا أنه في الواقع العملي كثيرًا ما تهمل الطريقة الصحيحة للمعالجة عند ما ترتبط بقيم صغيرة نسبيا. فعلي سبيل المثال يمكن توزيع تكلفة السيارة التي تقدر فترة إستخدامها بثلاث سنوات على فترات الإستخدام. بينما لا يتم توزيع تكلفة المهمات المكتبية التي يقدر إستخدامها خلال نفس الفترة وذلك نظرًا لأن تكلفة مثل هذا التوزيع لا تتناسب مع العوائد التي يمكن الحصول عليها من المعالجة الأكثر دقة.

خلاصة :

الإطار المفاهيمي (النظري) للمحاسبة Conceptual Framework for Accounting يشبه الدستور الذي يقود النظام المحاسبي، ويجب الالتزام به، للتمكن من تحقيق الخطوة الأولى في الدورة المحاسبية، وخير تشبيه هنا لدستور الدولة، فالنظام الحكومي للدولة الحكومي مرتبط بدستورها، ومن دونه تكون الأمور غير منظمة وعشوائية، ولهذا عند ظهور أي قرار حكومي أو تشريع يجب ان يتماشى مع الدستور قلباً وقالباً، وفي حالة مخالفته يتم رفضه جملة وتفصيلاً.

وعلي ذلك يعتبر الإطار النظري للمحاسبة نظام متناسق من الأهداف المترابطة والأساسية، والتي تؤدي إلي معايير متوافقة تحدد طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة المالية والقوائم المالية.

والإطار النظري السليم يجب أن يساعد في تطوير وإصدار مجموعة متناسقة من المعايير والممارسات التي تستند إلي أساس واحد، كما يجب أن يزيد من فهم المستخدمين للقوائم المالية، وكذلك يزيد من الثقة فيها، ويؤدى إلي تعضيد إمكانية المقارنة بين القوائم المالية للشركات المتماثلة، فالأحداث المتماثلة يجب أن يتم المحاسبة عنها بطريقة واحدة، وأخيراً فإن الإطار النظري يقدم حلولاً عملية للمشاكل الجديدة التى قد تظهر نتيجة التطور الإقتصادي.

يوضح الإطار الفكرى للمحاسبة السبب الذى من أجله يعمل النظام المحاسبي بطريقة دون أخرى، إذ أن كل إجراءات المحاسبة يحكمها إطار أو خلفية نظرية، وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية -The Financial Accounting Standards Board -FASB سلسلة من المطبوعات تشرح الإطار الفكرى للمحاسبة، أطلق عليها "قوائم مفاهيم المحاسبة المالية"، ويجب أن نعلم أن الفهم الجيد لمفاهيم المحاسبة يجعل من السهل تعلم أى إجراء محاسبي طالما أننا نعرف السبب الذي من أجله يجب أن يتم عمل هذا الإجراء بطريقة معينة.

حيث يهدف الإطار الفكري للمحاسبة إلى إيجاد إطار نظري، يكفل تبرير استخدام الأساليب والإجراءات المحاسبية السائدة، وتقييم الممارسات المحاسبية، والتنبؤ بالآثار المترتبة على تطبيق إجراءات محاسبية جديدة.

ولقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB هذا الإطار في عام 1976م كما يلي:- [يمثل الإطار النظري دستوراً ونظاماً متماسك من الأهداف والأسس المترابطة، التي تؤدي إلى إيجاد معايير ثابتة قادرة على وصف طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة المالية والقوائم المالية، حيث تحدد الأهداف أغراض المحاسبة، والأسس ما هي إلا الخلفية الفكرية التي ترتكز عليها المحاسبة، وتهدف إلى المساعدة على اختيار الأحداث التي تتم المحاسبة عنها، وكيفية قياس تلك الأحداث والوسائل الكفيلة بتوصيلها إلى الجهات ذات العلاقة، وتعتبر المفاهيم من هذا النوع أساسية نظراً لأن المفاهيم الأخرى تنبع منها، كما أن تكرار الإشارة إلى تلك المفاهيم تعتبر ضرورية لوضع وتفسير وتطبيق معايير المحاسبة ومعايير التقرير].

إن الإطار الفكري للمحاسبة ووفقا لوجهة نظر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB يهدف إلى التالي-:

- مساعدة مجلس معايير المحاسبة المالية على إصدار المعايير المحاسبية.
- تقديم خلفية فكرية يتم من خلالها معالجة المشاكل المحاسبية المختلفة في حالة عدم توافر معايير بشأنها.
- الحد من الاجتهادات والأحكام الشخصية عند إعداد القوائم المالية.
- تعزيز قابلية البيانات المحاسبية للمقارنة وذلك من خلال تخفيض عدد البدائل المحاسبية.

والإطار النظري للمحاسبة مكون من ثلاث مستويات، هي-:

1- المستوي الأول - يحدد أهداف القوائم والتقارير المالية.

2 -المستوى الثاني - يحدد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وعناصر القوائم المالية.

3- المستوى الثالث - يحدد مفاهيم القياس والاعتراف (الفروض، والمبادئ، والمحددات).

قائـــــمة المـــــراجع:

1- مقدمة في نظرية المحاسبة و المراجعة ، " د.حيدر محمد علي بني عطا"، الطبعة الأولى 1427ه- 2007م.

2- أساسيات المحاسبة المالية"، د. حسن أحمد غلاب، وأخرون، الناشر مكتبة عين شمس، عام 2002م-2003م.

3- المحاسبة المالية (1)"، د. كمال الدين مصطفى الدهراوي، د. عبد الوهاب نصر علي، الناشر دار الجامعيين للطباعة، عام 2006م.

4- مبادئ المحاسبة الأصول العلمية والعملية – الجزء الأول"، أ.د نعيم دهمش، د. محمد أبو نصار، د. محمود الخلايلة.

5- العديد من المواقع والمنتديات والمدونات الإلكترونية المنشورة علي شبكة المعلومات الدولية .

https://web.facebook.com/mazaya.accountants/posts/1289642807828493/?_rdc=1&_rdr

https://sqarra.wordpress.com/concept/

https://www.acc4arab.com/post/mdkhl-ila-alwm-almhasbh-almalyh-nshah-alitar-alnzry-llmhasbh-almalyh